



فلسفة الرئيس علي عبدالله صالح.. في المفهوم الديمقراطي

عندما تصبح صناديق الاقتراع بديلاً عن المؤامرات والانقلابات

■ يعد تشييد المهرجانات الانتخابية مرشحي رئاسة الجمهورية منعطف تاريخي في الحياة السياسية في اليمن، واعتبر جازماً أن هذا الحدث كان من أهم أسباب تلك المبادئ الديمقراطية التي أسسها الرئيس الصالح في يمن الحكمة والإيمان والشورى، ومن هذه المبادئ الديمقراطية ما يلي:

الديمقراطية والتنمية
● كثير من المجتمعات في مختلف أنحاء العالم النامي أصبحت تواجه الآن المهمة الصعبة المتمثلة ليس فقط في مواجهة التحول نحو الديمقراطية بل مواجهة عملية الإصلاح الاقتصادي وصعوبة الظروف الاقتصادية المتولدة في المراحل الأولى للإصلاح بالإضافة إلى الأزمات المتوقعة من قبل الجماهير، تشكلان بؤراً حاداً أمام التحول الديمقراطي، ويوضح لنا الرئيس هذه العلاقة قائلاً:

«إنه لا بد أن ترتبط عملية الديمقراطية بالتنمية.. وإن الديمقراطية ستظل مهددة إذا لم يكن هناك دعم كامل لبرامج التنمية مثلما هو الدعم القائم لدول الديمقراطية و النهج الديمقراطي».

الصلة بين التنمية والديمقراطية صلة بديهية حيث إن التنمية عملية شاملة ومستمرة أكثر من كونها مجرد حدث من الأحداث وإن الديمقراطية عملية تنمو وتزدهر ويعتبر الحفاظ عليها على مدار الزمن.

وقد أكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا عام ١٩٩٣م، علاقة التعزيز المتبادل بين الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان.. ويؤكد الرئيس هذا بقوله: «الديمقراطية هي سمة هذا العصر، وإساس النهوض الحضاري وهي السبيل الأمثل لتحقيق النمو والتطور والاستقرار والسلام والتقدم، ولكي تحقق الديمقراطية غاياتها المنشودة فلا بد من ربطها بعملية التنمية الشاملة للشعوب ومصالحتها الاقتصادية».

إن الشعب اليمني بزعامته وقيادته الرشيدة وبعد أن حقق حريته ووحده قد جعل الديمقراطية والنهج الديمقراطي ركناً رئيسياً في حياته السياسية والاجتماعية والسياسية، وفي مسيرته نحو التنمية الشاملة وتحقيق التقدم والرفاه للبلاد ما فيه خير وسعادة وكرامة للمواطن كافة، وبما يكفل ويحقق لليمن السعيد الماكنة اللائقة به وبحضارته العريقة وتاريخه المجيد بين الشعوب والدول المختلفة.

وبدون شك فإن التحديث القائم على التنمية سيؤدي حتماً إلى تراكم الثروة الوطنية ونمو الطبقة الوسطى وتعزيز قناعاتها بالنظام وانتهاج قيم سياسية تقوم على الاعتدال والرضى ومن ثم تقليص الاحتمالات للتوتر والقلق الاجتماعي الذي يشكل عادة البيئة المناسبة للطرف السياسي والديني، كما سيؤدي إلى الحد من الحقد الاجتماعي والحد من تفاقم مشكلة توزيع الثروة، وحتى الاستقطاب الاجتماعي والكبت والمعاناة لدى المواطنيين.

الديمقراطية أساس السلطة
● يجب أن تكون الديمقراطية وسيلة وهدفاً من أجل الوصول للحكم.. هذا الإطار أكد عليه الرئيس:

«إن على كل حزب يأتي إلى السلطة من خلال الديمقراطية، يجب أن يحترم الديمقراطية ويجسدها في تعامله مع صفوفه ومع الآخرين وأن يلتزم بالمبادئ والنوابت والقوانين في المجتمع التي لا ينبغي الانحراف عنها أو تجاوزها».

ويضيف: «يجب أن يتعود الناس على الديمقراطية التي يعبر الناس من خلالها عن آرائهم بحرية وإن تكون صناديق الاقتراع هي الأسلوب الحضاري الأمثل الذي يلتزم به الجميع للوصول إلى السلطة بدلاً من الانقلابات والتأميرات».

«نحن دولة مؤسسات لا نتحكم سوى للنظام والقانون.. تتطابق هذه المقولة مع فكرة «صولون»، أحد أهم وإبرز القادة العظام الذين وضعوا أسس وحدد ألبنا الديمقراطية حيث أعطى للمواطن الأجنبي فرصة كبيرة للمشاركة وربط الديمقراطية والحياة السياسية بالمساواة بين المواطنين، وكان يرى في القانون وسيادة القانون الحارس الأمين للديمقراطية والشعب».

الديمقراطية رديف السؤلية الوطنية
● لا بد من الالتزام بمقتضيات الدستور وتحقيق الممارسة السياسية بعبارة أخرى يجب أن تلتزم جميع أطراف العملية السياسية بالدستور وبالقيم السياسية التي تحقق الوجود الديمقراطي وعدم استغلال الخصوصيات المحملة الكامنة بين منطقتي وأخرى، وتعبئة منطقة ضد أخرى وإثارة الحساسيات والعصبية القبلية والمناطقية والجهوية وتكريس التمايزات والاتجاهات بغرض تجبيره سياسياً لهذا الحرب أو ذاك، وتقضي الديمقراطية إشاعة روح التوافق والحلول الوسطية للخلافات الحزبية القائمة وتغليب الولاءات الوطنية على ما عداها من ولوات طائفية أو عقائدية.. وعن هذه الروح التي يجب أن تسود الساحة الديمقراطية يقول الرئيس:

«إن التعامل الصحيح مع الديمقراطية كمنظومة متكاملة ومرتبطة بعيداً عن الانقلابية والمزاجية والفوضى فالدولة الديمقراطية هي رديف المسؤلية واحترام الدستور والقانون، وينبغي على الجميع خوض معارك الديمقراطية بمسؤلية وطنية ووضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار، والديمقراطية مهما بدت صعبة أو صاحبها في البداية بعض الأخطاء أو التجاوزات فإنها بالممارسة تصبح سلوكاً راسخاً يتقبله الجميع كما أن تصحيح الأخطاء الديمقراطية لا يكون إلا بمرز من الممارسة الديمقراطية».

الديمقراطية خيار الشعب
● كون الديمقراطية أصبحت تفرض نفسها كمعطي وخيار شعبي يستحيل تجاهلها لإقامة أي نظام يريد أن يعتمد على المشاركة الشعبية.. وعن حتمية هذا الخيار قال الرئيس:

«علينا ألا نترزع من الديمقراطية أبداً فخير الديمقراطية هو خيار الشعب وعلينا أن نحترم هذا الخيار ونقبل به كيفما كانت نتائجه».

ولإدراك الرأي بصورة أوضح أن على الأقل أكثر مباشرة كمطلب أساسي ومشروع شأنه في ذلك شأن التمثيل النيابي يبدو طبيعياً تاطير الديمقراطية بإطارها الدستوري والقانوني لكي تمارس بالشكل الصحيح.. وفي ذلك يقول الرئيس:

«إن الديمقراطية خيار شعبي لتفسير شؤون حياته وقد حرصت الدولة اليمنية الجديدة على تاطيرها من خلال الدستور والقوانين والمؤسسات التشريعية والشعبية ونحن حرصون كل الحرص على حق شعبنا في ممارسة حقوقه السياسية والديمقراطية المشروعة في إطار هذه المؤسسات واحترام الرأي والرأي الآخر».

وكون الديمقراطية قوة فاعلة تتنافس سياسياً وتنمو وتزدهر بالممارسة المستمرة بصرح: «وأنا لمناسبة نهني فيها جماهير شعبنا على النجاح الكبير في ممارستهم لحقهم في انتخاب رئيس الجمهورية.. مؤكداً بذلك السلوك الحضاري الواعي والعزم والحرص على تعزيز الممارسة الديمقراطية وإثرائها وترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة، والذي يمثل اليوم لكل أبناء شعبنا خياراً وطنياً لا تراجع عنه أبداً وتقليداً راسخاً يؤسس لمستقبل أفضل أكثر أمناً وأزدهاراً».

ويضيف مبشراً بمستقبل الديمقراطية في اليمن:

«اليوم عندما جبل ما يسمى بـ ٢١ سنة خلال فترة حكمي، هذا الجبل سيكون مختلفاً تماماً.. ترسخ في ذهنه الديمقراطية بدءاً بانتخابات المجالس المحلية، والانتخابات التعاونية وانتخابات مجلس الشورى، وانتخابات البرلمان الأول بعد الوحدة والبرلمان الثاني بعد الوحدة، والآن انتخابات الرئاسة، هذا جبل غير الجبل الذي عنده صراع مع الماضي العنصري الطائفي، هذا عنصر جديد متفتح ومتطور و وطني ديمقراطي، يعني ليس لديه أي إشداد إلى الماضي».

وزيرة حقوق الانسان لـ«الميثاق»:

أحزاب «اللقاء المشترك» نكصت عن ميثاق الشرف

في هذا اللقاء المقتضب مع وزيرة حقوق الانسان الدكتورة خديجة الهيصمي.. اردنا ان نكون في خضم مايجري في الساحة من حراك حقوق ديمقراطي وكانت المرأة قضيتنا التي حملناها الى الوزير.. في ضوء كوص الاحزاب السياسية باستثناء المؤتمر من القبول واقعياً بأن تكون المرأة مشاركة فاعلة في المشهد الديمقراطي ليس كناخبة فحسب وإنما كمرشحة.

لقاء :فراح صالح البخيتي

في البدء الى اي مدى وصل الوعي الحقوقي لدى المواطن العادي وعلى مستوى الثقافة الموجودة في واقعنا
واقع اليمن يبرهن على معرفة الانسان الممتن لحقوقه منذ التاريخ عبر حضارة اليمن المختلفة التي لولا صيانتها ومعرفتها بحقوق الفرد لما قامت تلك الحضارات التي بهرت العالم ولتزال تبهز في الوجدان.. ولكن أشكاله عهد الامامة والاستعمار خلق نوعاً من الوجود بعض المفاهيم المغلوطة للبعض ولكن بفضل العلم والتوجيه للإرشاد يترك الآن الانسان ماله وما عليه على مستوى الحقوق كافة وخاصة ونحن نمتلك دين الاسلام النيف ومبادئه الناصحة في هذا المجال.. ولكن العمل أيضاً في برامج التوعية والتثقيف بحقوق الانسان هو الوسيلة الأهم في ترسيخ الحقوق وحمايتها وإدماجها في الخطط والبرامج التنموية
■ وعلى مستوى توعية المرأة اليمنية الأهمية بحقوقها السياسية خاصة في هذه الفترة وهم يهيمونها ويعتبرونها على الجانب الآخر من جوانب التنمية البشرية السياسية

من حقها كل الحقوق التي حصل ويحصل عليها الرجل كونهم شركاء في بناء المجتمع ركز الاهتمام بمساهماتها في التنمية المساهمة المباشرة وغير المباشرة وكما تفهم الرجل أسباب التفاوت في الفرص والحقوق والواجبات ومعالجة الصعوبات التي يعانيها في هذا المجال وهذا بالعمل يقبل الفجوة النوعية التي تزداد كلما ظل الرجل يظن إن التنمية تعتمد فقط على الرجل بل أحياناً كثيرة تكون المرأة هي العنصر البشري الأهم في حلقة العمل التنموي.. لهذا فاعمل في حفل التوعية والإرشاد باهمية أخذ المرأة للحق السياسي يعتبر من أكثر المواضيع حساسية وصعوبة وخاصة وأن طبيعة البلاد تقدر المساجد أحياناً كثيرة للتوعية بهذا عجب الخط كون الانسان اليمني مؤمناً بالله ومستحقاً بحبته فلو أنهم عادوا إلى المبادئ السنية لأدركوا فعلاً كم هو مهم وضروري دور المرأة في العمل فخلق المظلمة شخصية الفتاوى والآراء الدينية من الأرواح الشخصية وتفتتت من الأراضي السياسية من اللجان الفنية للهيئة الاستشارية إلا لجان متخصصة مؤلفة منهنها التزول الجادى لإطلاق على أوضاعها الحياتية مثل السجون ودور الرعاية وإوضاع اللاجئين وكلها تصب في تعزيز الشراكة بين الدولة والمجتمع المحلي ونشر ثقافة الحقوق عبر طرق عدة منها الدورات والورش والمحاضرات والشوات والدراسات والبحوث والتقارير.

المؤتمر الشعبي العام عرف بالوسطية ومنصرة حقوق المرأة السياسية والاجتماعية والاقتصادية

خارطة السياسة الانتخابية لها كمشورات واضحة ومشهورة لدى صدق المؤتمر في عوده للمرأة والعمل من أجل حقها السياسي وأخذ كامل بدون نقص أو إعتيان. تجربة المرأة الكويتية في معركتها السياسية التي خاضتها باقتدار واختتمتها بالفشل الذريع ولم تدخل باب المجلس النيابية الذي كانت تقطع له.. مامدى تكرار المصين

حزب الوسطية
■ المؤتمر ومناصرتة للمرأة وقضاياها على مستوى أطرها الداخلية تجده اليوم أصبح مقصداً لحقوق النساء في الأحزاب الأخرى.. بل وصل الأمر إلى درجة ليهز الخوف في حالة التهميد.. بل تقديركم وتمييزكم

المؤتمر حزب الوسطية والاعتدال والولاء لله وللوطن حزب عرف عنه عبر مسيرته منذ التأسيس وهو ضمير للمرأة المدافع عنها حتى تال كامل الحقوق سواء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أو حتى الفكرية هو فعلاً لبتت ويرهن على مستوى العمل القول فقط ذلك أما بتخصيصه النسب للمقاعد النسائية سواء على مستوى الأطر التنظيمية أو على مستوى المجالس المحلية وحصته فيها أو على مستوى الانتخابات البرلمانية.. لقد وود في بينما نجد الأخرين لا يرون في المرأة إلا الأملية للتخصصات الضيقة والدونية والنقص في الترشح وهذا هو الأ توارن وفقدان المصادقة هذا هو الظلم ضد ذاته.. أنهم يستغلون فقط لفضائلهم والرفع من مكانتهم بينما هي في حساباتهم بعد التصويت صفر على الشمال.

وما المسيرة النسائية التي احتشدت فيها النساء واجتمعت على دار الرئاسة بشكون تتأهل الأحزاب وتكونهم بالوعد إلا ليل على مصادقة المؤتمر ومناصرتة للمرأة وهذه هي الخبرة الحقيقية التي يجنبا المؤتمر اليوم بعد أن بزما بعد منذ ١٩٧٨م هاهو يعرف على الساحة بمناصرتة للمرأة والوقوف إلى جوارها في أخذ حقاها سواء أكانت هذه المرأة مؤتمرية أو غير ذلك، وما ذلك الموقف التاريخي والقرار الشجاع من فامة الرئيس - رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام بتوجيه قيادته الانتخابية بدعم ترشيح المرأة وزرع التعميم الخاص بضرورة اشراك المرأة كمرشحة وتمكين من الفوق..

مصادقية التوجه
■ إلى أي مدى ترون صدق التوجه في هذا القرار خاصة في تطبيقه على مستوى الدوائر الانتخابية على مستوى الجمهورية اليمنية.
- مصادقية التوجه ونمو الهدف في هذا التعميم قبل كل شيء هو التخصص لاصوات المرأة ومدى الوزن الحقيقي له خاصة عند اللقاء المشترك إذ لا يوجد هذا في ايدولوجيات ممارساتهم الانتخابية وكون رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام فإنه بصرح

بضرورة مشاركة المرأة في المشهد الديمقراطي ليس كناخبة فحسب وإنما كمرشحة.



المرأة اليمنية تشارك في المشهد الديمقراطي ليس كناخبة فحسب وإنما كمرشحة.